

Distr.: General
15 September 2010
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٩٩ (ن) من جدول الأعمال المؤقت*
نزاع السلاح العام الكامل

الصلة بين نزاع السلاح والتنمية

تقرير الأمين العام

إضافة**

المحتويات

الصفحة

٢	 ثالثاً - المعلومات الواردة من الأعضاء
٢	 الأردن
٤	 نيكاراغوا.

* A/65/150.

** وردت هذه المعلومات بعد تقديم التقرير الرئيسي.



ثالثا - المعلومات الواردة من الأعضاء

الأردن

[الأصل: بالعربية]

[٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٠]

يغطي موضوع نزع السلاح والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بأهمية كبيرة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ويدخل هذا الموضوع في ما يسمى بسباق التسلح والإنفاق العسكري المستمر مما يؤثر سلبا على موارد العالم البشرية والمالية والطبيعة ويلقي عبئا ثقيلا على اقتصاديات بلدان العالم.

حسب تقديرات المختصين فقد تسارع الإنفاق العسكري الحقيقي بصورة مذهلة منذ فترة الثمانينات مقارنة مع السنوات التي سبقت ذلك وبلغ نموه السنوي ١٥ في المائة، وفي عام ١٩٩٠ تجاوز الإنفاق العسكري ١٠٠ بليون دولار وتفيد المعلومات بأن الإنفاق العسكري في الفترة ما بين ١٩٨٩-١٩٩١ فاق إلى حد كبير الإنفاق خلال الحرين العالميتين.

أما بالنسبة للوطن العربي فيحصل على أكثر من ٦٠ في المائة من تجارة سلاح العالم الثالث مما أدى إلى ارتفاع المديونية الخارجية من جراء ارتفاع مشتريات السلاح وأدى إلى إبطاء عملية التنمية.

إن العلاقة بين التنمية والتسلح والنفقات العسكرية علاقة وثيقة نظرا للقصور المتنامي في توفير الموارد الضرورية للتنمية في الوقت الذي تتزايد فيه النفقات العسكرية.

إن الصراع العربي - الإسرائيلي والإفراط الشديد في استخدام الأسلحة من قبل إسرائيل واستمرارها في بناء ترسانة أسلحة استراتيجية ونووية يؤدي إلى أن تقوم الدول العربية بمحاولة امتلاك الأسلحة للحصول على التوازن الاستراتيجي بالأسلحة التقليدية مما يوجه النفقات من مجال التنمية إلى المجال العسكري.

يمكن أن يترتب على تمويل هذا الصراع خلل كبير في عملية التنمية في المنطقة بحيث تقوم بعض الدول بالافتراض واستغلال مواردها الطبيعية لاستثمارها في التسلح على حساب عمليات التنمية في بلدانها.

على الصعيد الإنساني أدى هذا الصراع إلى أعداد كبيرة من الوفيات والعاهات المستدبة والجرحى وزيادة نسبة الفقر والبطالة وتدفق اللاجئين بأعداد كبيرة التي أدت إلى عدم استقرار على المستوى الإقليمي في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والقطاعات الصناعية والتربوية والخطط التنموية.

تتأثر المنظومة الأمنية والاستقرار في دول العالم، بشكل مباشر بالإرهاب الدولي وأدواته المتمثلة بتنظيمات إرهابية، مما يؤدي إلى آثار سيئة سياسية، اقتصادية، اجتماعية وإنسانية ويعمل على تحميل الدول نفقات عالية من أجل محاربته والتصدي له مما يعود بالأثر السلبي على برامج التنمية في هذه الدول.

وفي مجال أمن ومراقبة الحدود تقوم الدول باستنزاف جزء من مواردها المالية لمحاربة المهربين والمخربين من أجل حماية حدودها مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنفاق العسكري لهذه الدول.

إن هاجس الدول هو المحافظة على أمنها وهو حق طبيعي تكفله الأمم المتحدة ويمكن خفض الإنفاق العسكري دون الإخلال بالمصالح الأمنية شرط أن تكون هناك ضمانات دولية لحماية أمن هذه الدول في حال انتهاجها لهذا المنهج.

لهذا فإن الحد من الإنفاق العسكري والتسلح وتعزيز مفهوم الأمن عن طريق بناء الثقة يمكن أن يؤدي إلى استغلال الموارد المالية والبشرية والمادية في مجال الأغراض المدنية والبرامج العلمية والاقتصادية لهذه الدول لدفع عجلة التنمية في بلدانهم.

أكدت المملكة الأردنية الهاشمية وفي مختلف المحافل الرسمية التي تناولت موضوع الأسلحة التزامها الكامل ببرامج عمل الأمم المتحدة الخاصة بمكافحة انتشار الأسلحة ونزع السلاح، وقد طورت تشريعاتها وقوانينها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي من حيث ما يلي:

(أ) المستوى الوطني: إصدار التشريعات والأنظمة والإجراءات اللازمة والكفيلة بتنظيم التعامل مع الأسلحة وسن القوانين بعمليات الاستيراد والتخزين والنقل والسمسة وفي مجال نزع الألغام قام الأردن بترع ما مساحته ٤٥ ألف دونم من أصل ٦٠ ألف دونم من حقول الألغام واستغلال نسبة كبيرة من هذه الأراضي للزراعة.

(ب) المستوى الإقليمي: قام الأردن بالمصادقة على الاتفاقيات العربية حول الأسلحة والحد من انتشارها على صعيد جامعة الدول العربية.

(ج) المستوى العالمي: انضمام الأردن إلى العديد من الاتفاقيات الدولية المعنية بترع التسلح ومنع انتشارها.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]

[١١ آب/أغسطس ٢٠١٠]

ترى حكومة المصالحة والوحدة الوطنية التي يرأسها الفريق الرئيس القائد دانيال أورتيغا سافدرا، أن ثمة صلة وثيقة بين نزع السلاح والتنمية، والتزاما قويا بتوفير الأمن وتعزيز التنمية البشرية. بمعنى التنمية المستدامة التي تتخذ من الإنسان محط تركيزها، ويتم النهوض بها في إطار من الحكم الرشيد، وبمشاركة شعبية مباشرة واسعة النطاق قوامها المساواة الاجتماعية، وهو ما يؤدي إلى نشوء الحلقة المتصلة المثمرة التي لا سبيل بدونها إلى تحقيق هذه التنمية التي هي الهدف الرئيسي للحكومة. وأي موارد يفرج عنها نتيجة لتزع السلاح، إنما ينبغي أن توجه، حسب تقدير نيكاراغوا، نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية للتنمية الوطنية.

ففي عام ١٩٨٧، اعتمد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية بتوافق الآراء وثيقة ختامية كانت الغاية منها الترويج لمنظور دولي مترابط يتعلق بتزع السلاح والتنمية والأمن، ويشجع على العمل المتعدد الأطراف في هذا الصدد، ويعزز الدور المحوري للأمم المتحدة في مجال الربط بين نزع السلاح والتنمية.

وتلتزم نيكاراغوا فعليا بقضية نزع السلاح العام الكامل. وقد أيدت نيكاراغوا عدة مبادرات اتخذت في هذا الصدد، وبخاصة في مجالات عدم الانتشار النووي، وحظر الألغام البرية المضادة للأفراد، والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

وترى نيكاراغوا أن بالإمكان تحقيق نزع السلاح في أجواء من الثقة قوامها الاحترام المتبادل، وتساعد على إقامة علاقات أفضل أساسها العدالة والتضامن والتعاون، وأن الاتفاقات المتعددة الأطراف الإقليمية ودون الإقليمية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح هي الخيار الوحيد للمساهمة في تسوية الخلافات والتراعات بالطرق السلمية.

وفي مجال عدم الانتشار واستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية، تؤيد الإجراءات التي تتخذها منظمة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والوكالة الدولية للطاقة النووية. ويجدر، في هذا الصدد، التنويه بالدور القيادي لأمريكا اللاتينية الذي تحولت بفضل المنطقة، منذ عام ١٩٦٧، من خلال معاهدة تلاتيلولكو، إلى أول منطقة خالية من الأسلحة النووية على كوكب الأرض.

وتحت نيكاراغوا البلدان التي لم توقع بعد على معاهدة عدم الانتشار النووي على أن تحتذي بالبلدان التي قامت بهذه الخطوة، وتستوفي الأركان الثلاثة لهذه المعاهدة (نزع السلاح، وعدم الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية).

وفي مجال حظر الألغام المضادة للأفراد، نكتفي بذكر الدور القيادي الإقليمي لنيكاراغوا في العمل الشامل لمكافحة الألغام. ومما يعزز هذا الدور القيادي المساعي الدبلوماسية المكثفة التي تبذلها نيكاراغوا من أجل اعتماد اتفاقية أوتاوا، ونجاحها في تنفيذ برنامجها الوطني لإزالة الألغام الذي اكتمل في عام ٢٠١٠.

وفي مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أعلنت نيكاراغوا مرارا في مختلف المحافل الدولية أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة مشكلة عالمية يتطلب حلها التزامات شاملة تشترك فيها جميع الأطراف الوطنية والدولية الفاعلة وجميع قطاعات المجتمع. وكانت نيكاراغوا قد وقعت وصدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود لعام ٢٠٠٠ وبرتوكولاتها التكميلية، وعلى اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة لعام ١٩٩٧.

وقد نجحت نيكاراغوا من خلال الدور القيادي الإقليمي الذي تضطلع به في هذا الصدد من لفت اهتمام الأوساط المانحة وتأمين التعاون الدولي لصالح تنفيذ "مشروع أمريكا الوسطى لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة".

وعلى الصعيد الوطني، نقحت نيكاراغوا تشريعاتها في مجال مراقبة الأسلحة وقيدتها، حيث إنها بدأت تنفذ القانون رقم ٥١٠، وهو "القانون الخاص بمراقبة وتنظيم الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات والأعتدة الأخرى ذات الصلة"، واللوائح الخاصة به، ويشكل هذا القانون النقطة المرجعية الدولية بشأن هذا الموضوع. وبموجب قانون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تم إنشاء اللجنة الوطنية المتعددة الاختصاصات لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأنشئت الأمانة الفنية وفريقها المساند ووضعت خططها التنفيذية الوطنية التي أتاحت في تموز/يوليه ٢٠٠٨ تدمير ١٢ ٩٩٤ قطعة سلاح غير مشروعة صادرها الشرطة الوطنية، ويتوقع أن يتم في العام الجاري تدمير حوالي ٨ ٠٠٠ قطعة سلاح أخرى.

وعلى الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، تضطلع نيكاراغوا بدور قيادي في الجهود التي تُبذل في هذا الصدد، وتشمل تعيين نقاط اتصال لتبادل المعلومات وإقرار الخطة الخاصة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخيرة والمتفجرات والأصناف الأخرى ذات الصلة، وهي الخطة التي وضعتها اللجنة الأمنية لبلدان أمريكا الوسطى، وتنفذها

أجهزة الشرطة لبلدان أمريكا الوسطى؛ ووضع الإطار القانوني الذي من شأنه دعم الإجراءات التي نتخذها في هذا المجال؛ والتصديق على اتفاقية البلدان الأمريكية المتعلقة بالشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية.

وقدمت نيكاراغوا مبادرة أمريكا الوسطى المعنونة ”برنامج الحد من الأسلحة ومراقبتها بقصد التوصل إلى توازن معقول في القوى وتعزيز الاستقرار والثقة المتبادلة والشفافية في أمريكا الوسطى“، السارية منذ عام ٢٠٠٣. والهدف من هذا البرنامج هو إقامة توازن معقول بين قوى الدفاع والأمن، وتحديد المستويات القصوى للأسلحة، والأخذ بسياسات حديثة في مجال الدفاع والأمن العام على الصعيد الإقليمي، وتعزيز آليات حل المنازعات بالطرق السلمية.